

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون



الجلسة ٤٣٨٣

الأربعاء، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، الساعة ١٢/٥٠
نيويورك

الرئيس: السيد لفيت (فرنسا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد غرانوفسكي

أوكرانيا السيد كوتشنسكي

أيرلندا السيد راين

بنغلاديش السيد أمين

تونس السيد الجراندي

جامايكا السيد وارد

سنغافورة السيد ياب

الصين السيد وانغ دنغوا

كولومبيا السيدة لوريدا

مالي السيد كاسي

موريشيوس السيد جنغري

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد هاريسون

النرويج السيد كولي

الولايات المتحدة الأمريكية السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting

.Service, Room C-178

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في بوروندي

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل بوروندي يرجو فيها أن يدعى إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعترز، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس شغل السيد أنتيتورويه (بوروندي) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يواصل مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

ومجلس الأمن مجتمع وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في أعقاب المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن حولت الإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس:

” يؤكد مجلس الأمن من جديد تأييده القوي لما يقوم به الرئيس السابق نيلسون مانديلا من جهود للتيسير، ويحث جميع أبناء بوروندي ذوي النوايا الحسنة على المشاركة في قضية إرساء السلام والديمقراطية والمصالحة الوطنية في بلدهم. ويدعو أيضا جميع الأطراف إلى التعاون بشكل كامل مع لجنة رصد التنفيذ.

” ويتطلع مجلس الأمن إلى تنصيب الحكومة الانتقالية في بوروندي في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ويؤيدها تأييدا تاما. ويعتقد مجلس الأمن أن هذا الحدث، المتمثل في إنشاء حكومة ذات قاعدة عريضة وشاملة سيشكل نقطة تحول حاسمة في عملية السلام في بوروندي. وسيشجع أيضا المانحين على تقديم مساعدة إضافية، تنطوي أيضا على الوفاء بشكل كامل بالتعهدات التي التزموا بها في مؤتمر باريس للمانحين المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

” ويدعو مجلس الأمن الأطراف البوروندية إلى التوصل إلى اتفاق بسرعة بشأن إنشاء وحدة للحماية الخاصة يعهد إليها فقط مهام الشرطة فيما يتصل بتوفير الأمن الشخصي للسياسيين العائدين من المنفى. ويرحب بعقد القائمين بالتيسير اجتماعا لأصحاب المصلحة في مرحلة ما قبل التنفيذ في أروشا ويحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم، على أساس عاجل، لتدريب ونشر وحدة الحماية الخاصة هذه.

” وإذ يعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ لزيادة العنف مؤخرا، يشير إلى الحاجة الملحة للتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض للصراع ويدعو القائمين بالتيسير والمشاركين في مبادرة السلام الإقليمية لبوروندي وحكومة بوروندي والأطراف الموقعة والجماعات المسلحة إلى تكريس عنايتهم الكاملة للتوصل إلى وقف نهائي لإطلاق النار. ويدعو مجلس الأمن مرة أخرى قوات الدفاع عن الديمقراطية والقوات الوطنية للتحرير إلى وقف الأعمال العدائية ومواصلة المفاوضات والانضمام لعملية السلام. ويعتقد مجلس الأمن أن تنصيب

الجديدة. ويرى مجلس الأمن أن هذا التعاون يعد أمراً هاماً على وجه الخصوص في مجال الأمن الإقليمي ويدعو حكومة بوروندي والدول المجاورة لها إلى زيادة تعاونها في هذا الصدد.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء تدهور الحالة الإنسانية ويدعو جميع الأطراف إلى تهيئة الظروف التي تتيح العودة الطوعية للاجئين وممارسة مجتمع الإغاثة الإنسانية لأنشطته بأمان ودون إعاقة. ويدعو أيضاً مجتمع المانحين إلى زيادة مساعدته الإنسانية المقدمة إلى بوروندي والتعجيل بتقديمها“.

سوف يصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2001/26.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

حكومة ذات قاعدة عريضة على أساس عملية السلام التي تحظى بموافقة دولية يجعل التمرد المسلح وسيلة غير مقبولة للتعبير السياسي. ويدعو القوات الوطنية للتحرير وقوات الدفاع عن الديمقراطية والحكومة البوروندية إلى أن تحترم بشكل صارم حقوق السكان المدنيين وسائر أحكام القانون الإنساني الدولي.

”ويدعو مجلس الأمن جميع الدول، ولا سيما الواقعة في المنطقة، إلى أن توقف جميع أشكال الدعم المقدم إلى القوات الوطنية للتحرير وقوات الدفاع عن الديمقراطية، ويحث جميع الدول الأعضاء على تشجيع المجموعات المسلحة على الانضمام إلى عملية السلام.

”ويدعو مجلس الأمن دول المبادرة الإقليمية إلى أن تحتفل بتنصيب الحكومة الانتقالية عن طريق مواصلة تعزيز تعاونها الثنائي والإقليمي مع الحكومة